

Distr.: General
7 May 2018
Arabic
Original: English

بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

تقرير الأمين العام

أولاً – مقدمة

١ – يتناول هذا التقرير، المقدّم عملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٧٦ (٢٠١٧)، التطورات السياسية والأمنية في ليبيا، ويقدّم لمحة عامة عن حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في البلد، ويبيّن بإيجاز الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا منذ صدور تقريري السابق في ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٨ (S/2018/140).

ثانياً – التطورات السياسية والأمنية

٢ – واصل ممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، بذل جهوده في إطار خطة عمل الأمم المتحدة لدعم عملية سياسية شاملة للجميع تنهي العملية الانتقالية التي طال أمدها في البلد. واستمرت المشاورات بين ممثلي مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة بشأن تشكيل سلطة تنفيذية جديدة بغرض التوصل إلى اتفاق على تنقيحات محدودة على الاتفاق السياسي الليبي. وبموازاة ذلك، عُقدت سلسلة من الاجتماعات في جميع أنحاء البلد لبناء الزخم اللازم لتنظيم المؤتمر الوطني من خلال التشجيع على الحوار والمشاركة الواسعة في العملية السياسية. وتهدف العملية إلى الاستجابة إلى اهتمام الليبيين بالمشاركة في العملية السياسية، وتوفير أساس للمشاركة بقوة في العمليات الانتخابية المقبلة، والقبول بنتائج الانتخابات. وقد أُحرز تقدم صوب إجراء انتخابات وطنية برلمانية ورئاسية عن طريق الانتهاء من تحديث سجلات الناخبين، داخل ليبيا وخارجها.

٣ – ودعماً للعملية السياسية، واصلت الأمم المتحدة العمل مع مختلف القبائل لمعالجة الأسباب الجذرية لمظالمها من خلال عملية المصالحة المحلية. وأسهمت هذه المبادرات في تجديد الاتصالات والإسهام في التوصل إلى اتفاقات مصالحة في جنوب وغرب ليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن ممثلين عن مصراتة والزنتان أحرزوا تقدماً صوب المصالحة، إذ اتفقوا في نهاية آذار/مارس على ضرورة تحقيق مصالحة وطنية شاملة والتداول السلمي للسلطة في ليبيا. والتزموا بالعمل من أجل توحيد المؤسسات العسكرية والأمنية. ومع






سير الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات البلدية خلال عام ٢٠١٨، اجتمع رؤساء بلديات ومجالس محلية يمثّلون مناطق البلد كافة للمرة الثانية منذ بداية العام. وحثّ المجتمعون قيادة مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة على الاتفاق على تشكيل حكومة جديدة.

٤ - وظلت البيئة الأمنية ضعيفة عموماً. إذ شهد جنوب ليبيا تصاعداً في التوترات في أوائل آذار/مارس بين الميليشيات القبلية المتنازعة. وظل القتال المتقطع في مدينة سبها وحولها يسقط ضحايا من المدنيين ويشرد الآلاف منهم. وفي طرابلس وضواحيها، وقعت سلسلة من عمليات الاختطاف لشخصيات بارزة. وشُنّت هجمات مميتة بالمتفجرات على نقاط تفتيش أمنية، أعلن المسؤولية عن بعضها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، في وسط وشرق ليبيا.

تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي

٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، زاد التفاعل بين أعضاء مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة للاتفاق على آلية ممكنة لانتخاب سلطة تنفيذية جديدة. ففي منتصف شباط/فبراير، أصدر ٥٤ من أعضاء المجلس الأعلى للدولة بياناً دعوا فيه مجلس النواب إلى المضي قدماً في العملية التي بدأت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. ورداً على ذلك، دعا ٤٩ عضواً في مجلس النواب، في أواخر آذار/مارس، إلى توثيق التعاون بين المجلسين من أجل الاتفاق على مجلس رئاسي جديد. وبدأت المباحثات لعقد اجتماع مشترك بين أصحاب المبادرة من كلا المجلسين. وفي أعقاب جولة ثانية من انتخابات داخلية جرت في ٨ نيسان/أبريل، انتُخب خالد المشري خلفا لعبد الرحمن السويحلي في رئاسة المجلس الأعلى للدولة.

٦ - وأُحرز تقدم على صعيد التحضيرات التقنية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٨. وأدّت عملية تحديث سجلات الناخبين التي بدأت في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ واختُتمت في نهاية آذار/مارس ٢٠١٨ إلى إضافة حوالي مليون ناخب جديد إلى السجلات.

الجهود الدولية والإقليمية

٧ - ظلت الجهود الإقليمية والدولية تدعم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لمواجهة الأزمة في ليبيا. فقد واصلت فرقة العمل التي تضم الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بذل الجهود لمواجهة مشكلة الهجرة. إذ عقدت فرقة العمل الثلاثية عدة اجتماعات سياسية وتقنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأوفدت الفرقة بعثةَ تقييم مشتركة إلى ليبيا في ٢١ شباط/فبراير لاستعراض التقدم المحرز في تحقيق العودة الطوعية للمهاجرين وإجلاء اللاجئين وملتمسي اللجوء إلى خارج ليبيا. وأوفدت أيضاً بعثة إلى طرابلس في ٢٢ شباط/فبراير زارت خلالها إحدى مرافق الاحتجاز واجتمعت بوزير الخارجية ومسؤولين آخرين. وشجعت فرقة العمل الحكومة على إغلاق مرافق الاحتجاز وتحسين عملية الإعادة إلى الوطن، بما في ذلك بوقف العمل بتأشيرات الخروج. وأنشأت أيضاً خلية تنفيذية في تونس العاصمة، وظلت الخلية تجتمع بانتظام. ولا تزال المناقشات جارية بشأن إمكانية تمديد ولاية فرقة العمل، التي تنتهي في أيار/مايو ٢٠١٨.

٨ - ومن أبرز الإنجازات التي حققتها فرقة العمل إعادة ١١ ٨٥٩ مهاجراً إلى ٢٩ بلداً أصلياً بين ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ و ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٨، عن طريق برنامج العودة الطوعية لأسباب إنسانية الذي تنفذه المنظمة الدولية للهجرة، بدعم من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وحكومة ليبيا.

٩ - وفي ١٥ آذار/مارس، شـاركت بعثة الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة في الدورة السـادسـة للمنتدى الوزاري لتنسيق الاستراتيجيات المتعلقة بمنطقة الساحل الذي استضافته حكومة تشاد في انجمينا. وناقش المنتدى للمرة الأولى تأثير الحالة في ليبيا على منطقة السـاحل. وفي ٣ نيسـان/أبريل اتفقت تشـاد والسـودان وليبيا والنيجر في نيامي على إنشـاء آلية للتعاون في مجالَي أمن الحدود ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

١٠ - وحضر ممثلي الخاص اجتماع لجنة الاتحاد الأفريقي المخصصة الرفيعة المستوى المعنية بليبيا المعقود في أديس أبابا يوم ١٧ نيسـان/أبريل، وكان الاجتماع فرصـة لتجديد الشـراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن المسائل المتعلقة بليبيا. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت المجموعة الرباعية المعنية بليبيا اجتماعها الخامس في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة في ٣٠ نيسان/أبريل. وناقشت المنظمات الأربع الأعضاء في المجموعة الرباعية، وهي الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية والأمم المتحدة، الحالة في البلد وجددت تأييدها لخطة عمل الأمم المتحدة.

الحالة في المنطقة الغربية

١١ - ظلت الحالة الأمنية في المنطقة الغربية غير مستقرة خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، حيث اندلعت نزاعات محلية محدودة النطاق بين جماعات مسـلحة متنافسـة. ففي ٢١ شـباط/فبراير، داهم أفراد من ميليشـيا قوة الردع الخاصـة مصـرف الصـحاري في ورشـفانة قاصـدين ما ادعوا أنه إلقاء القبض على أفراد عصـابة إجرامية. وخلال المداهمة، أدى إطلاق أفراد القوة النار بصـورة عشـوائية إلى مصـرع قائد الجماعة وسقوط ما لا يقل عن أربع ضحايا من المدنيين. وتواصلت الاشتباكات في المنطقة بين قوة الردع الخاصة والجماعة المسـلحة على مدى يومين، الأمر الذي تسـبب في قطع جزء من الطريق السـاحلي المؤدي إلى ورشفانة لفترة محدودة من الزمن. ومنذ ذلك الحين، تتولى قوات العمليات الخاصـة، الخاضعة لسيطرة قائد المنطقة العسـكرية الغربية التابع للمجلس الرئاسـي، تأمين الطريق السـاحلي الذي يربط ورشـفانة بمركز العاصـمة والمنطقة القريبة من مطار طرابلس الدولي. وفي ٢ أيار/مايو، أعلن تنظيم الدولة الإسـلامية في العراق والشـام مسـؤوليته عن هجوم تعرضـت له المفوضـية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس وقُتل فيه أزيد من ١٥ شخصا.

١٢ - وتواترت التقارير عن حدوث أعمال السـرقة وسـرقة السـيارات والاعتداءات وعمليات اختطاف الأشخاص خلال الفترة المشمولة بالتقرير. حيث وقعت عدة عمليات اختطاف طالت شخصيات بارزة. ففي ١٤ آذار/مارس، تعرّض موكب رئيس المجلس الأعلى للدولة لهجوم في محافظة غواليش وهو في الطريق من غريان إلى يفرن؛ وأُصيب في الحادث اثنان من المرافقين. وقد أدانت بعثة الأمم المتحدة الهجوم، رافضةً استخدام العنف لتحقيق أهداف سياسية. وفي ١٥ آذار/مارس، اختطفت جماعات مسلحة مجهولة في طرابلس المدعي العام العسـكري، اللواء مسـعود ارحومة الرجباني. وفي ٢٨ آذار/مارس، اختُطف عمدة بلدية طرابلس المركز، عبد الرؤوف بيت المال، من المدينة القديمة بطرابلس على يد لواء موالٍ لوزارة الداخلية، لكن أُفرج عنه في وقت لاحق.

١٣ - ووقعت أيضـاً خلال الفترة المشـمولة بالتقرير احتجاجات شـعبية صـغيرة الحجم لم تخرج عن السـيطرة. ففي ١٠ آذار/مارس، نُظِّمت مظاهرة في ميدان الجزائر بطرابلس للمطالبة بتحسـين الظروف المعيشـية ومحاسـبة المسـؤولين المتهمين بالفسـاد المالي. وفي ٣٠ آذار/مارس، شـكّل تجمع الاسـتفتاء أولاً،

وهو تجمّع يضـــم عددا من المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، حراك ”٣٠ مارس“ ونظّم مظاهرات في ساحة الشهداء بطرابلس على خلفية مطالب سياسية واقتصادية.

الحالة في المنطقة الشرقية

١٤ - في درنة، استمر الحصار الذي يفرضه الجيش الوطني الليبي، الأمر الذي أثّر سلباً على إيصال المساعدات الإنسانية وعلى استفادة السكان من الرعاية الصحية المناسبة. وأفادت التقارير أن الجيش الوطني الليبي كثف من عمليات القصـــف وإطلاق نيران المدفعية الثقيلة مرات عديدة في آذار/مارس، مستهدفاً الأجزاء الشرقية من المدينة، وأوقع بذلك عدة إصابات في صفوف المدنيين. ففي ٤ آذار/مارس، أصيب مدنيان في ما قالت التقارير إنه قصف من الجيش. وأسفرت الأنشطة التي قام بها الجيش بعد ذلك والهجمات الانتقامية التي نفذها مجلس شورى المجاهدين في درنة في ٨ و ١١ و ١٩ آذار/مارس عن مقتل شخصين وإصابة تسعة آخرين من كلا الجانبين. وأعلن الجيش في مناسبات عديدة أنه سيشنّ حملة عسكرية في درنة، لكنه لم ينفّذها بعد.

الحالة في المنطقة الجنوبية

١٥ - خلال الفترة قيد الاستعراض، زادت النزاعات القبلية داخل مدينة سبها وحولها بين الجماعات المســـلحة القبلية/المليشـــيات، وقام الجيش الوطني الليبي بنقل معدات عســـكرية إلى المنطقة. وفي ٦ آذار/مارس، بعد أسابيع من الاشتباكات المتفرقة، تصاعدت أعمال العنف في سبها بين الجماعات المسلحة من قبيلتَي التبو وأولاد سليمان. وخلال شهر آذار/مارس، أسفرت الاشتباكات عن مقتل سبعة أشخاص وإصابة أكثر من عشرين آخرين، معظمهم من المدنيين. واضطر نحو ٧٢٠ أسرة إلى النزوح. وبحلول أوائل نيسان/أبريل، زاد عدد الأسر النازحة عن ١ ٥٠٠ أسرة بسبب أعمال القتال.

١٦ - وفي ١٧ شباط/فبراير، أصدر الجيش الوطني الليبي إنذاراً نهائياً إلى الجماعات المسلحة الأجنبية الموجودة في الأراضـــي الليبية بالرحيل إلى بلدانها، مهدداً باللجوء إلى القوة الجوية والبرية. وفي ٢٣ آذار/مارس، أرســـل الجيش المزيد من القوات والعربات المدرعة إلى قاعدة تمنهنت الجوية (على بعد حوالي ٣٠ كيلومتراً إلى الشمال من سبها) وإلى قاعدة براك الشاطئ الجوية (على بعد ١٠٠ كيلومتر إلى الشمال الغربي من سبها) من أجل تعزيز وجودها في المنطقة.

١٧ - وفي ١٦ آذار/مارس، أُلقي القبض في الكفرة على ١٦ شخصاً يُشتبه في أنهم أعضاء في جبهة النصرة بعد ورود تقارير تفيد بأنهم دخلوا إلى ليبيا من السودان. وفي ٢٤ آذار/مارس، قُتل شخصان قيل إنهما ينتسـبان إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسـلامي في مدينة أوباري في غارة بطائرة مسـيرة عن بعد نفّذتها قوات تابعة لقيادة الولايات المتحدة لأفريقيا بالتنسيق مع حكومة الوفاق الوطني.

تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام في ليبيا

١٨ - واصل تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام أنشطته في محيط سرت، معقله السابق، وكذلك في مناطق أخرى من ليبيا. ففي ٢١ شـــباط/فبراير، أعلن تنظيم الدولة الإســـلامية مســـؤوليته عن تفجير مركبة مفخخة بأجهزة تفجير يدوية الصنع في نقطة تفتيش تابعة للجيش الوطني الليبي على الطريق المؤدية إلى مدينة الجفرة. ونتيجة لذلك، قُتل خمســـة من أفراد الجيش وجرح ســـبعة آخرون. وفي ٣ آذار/مارس،

ألقت قوة الردع الخاصة القبض على خمسة أشخاص يشتبه في انتمائهم إلى تنظيم الدولة الإسلامية في قصر القره بوللي وزليتن. وفي وقت لاحق، أشارت بيانات منشورة إلى وجود خلايا نائمة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية في طرابلس والمناطق المحيطة بها. وفي ٩ آذار/مارس، استهدف هجوم انتحاري بواسطة مركبة مفخخة بأجهزة تفجير يدوية الصنع نقطة تفتيش تابعة للجيش (البوابة ٦٠) جنوب أجدابيا، وأسفر عن إصابة ثلاثة من أفراد الجيش. وانفجرت مركبة مفخخة بأجهزة تفجير يدوية الصنع أيضا في ٢٩ آذار/مارس في أجدابيا عند البوابة الأمنية الشرقية التي يديرها الجيش، وأسفر الحادث عن مقتل ستة من أفراد الجيش وإصابة ١٠ آخرين، من ضمنهم واحد من المدنيين. وفي كلا الحادثين، أوردت تقارير إعلامية أن تنظيم الدولة الإسلامية أعلن مسؤوليته.

١٩ - وفي ٢ نيسان/أبريل، اعترضت قوات مكافحة الإرهاب قافلة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية مؤلفة من ست مركبات مسلحة، وقيل إن تلك القوات استولت على اثنتين من المركبات بينما هربت المركبات الأربع الأخرى في منطقة بين زليتن وبني وليد. وأطلق المجلس الرئاسي في ٢ نيسان/أبريل عملية عسكرية ضد تنظيم الدولة الإسلامية في المنطقة الواقعة بين مصراتة في الشرق، وبني وليد في الجنوب، وترهونة ومسلاتة في الغرب، وخُمس وزليتن في الشمال.

الحالة الاقتصادية

٢٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر إنتاج النفط بأكثر من مليون برميل في اليوم، مما أدى إلى المزيد من التفاؤل بشأن آفاق الاقتصاد الليبي بالاقتران مع ارتفاع أسعار النفط الدولية. ومع ذلك، واجهت الجهود الرامية إلى زيادة إنتاج النفط عقبات تمثلت في عدم كفاية الموارد المالية اللازمة من أجل صيانة المنشآت النفطية والاستثمار فيها، والحصار الذي تفرضه الميليشيات المسلحة والمجتمعات المحلية. ولا يزال حقل الفيل النفطي في المنطقة الجنوبية الغربية مغلقا، على الرغم من المفاوضات الجارية بين ممثلين عن المؤسسة الوطنية للنفط وممثلين عن فلول قوات حرس المنشآت النفطية بشأن التأخر في دفع الرواتب، مما أسفر عن خسائر مالية كبيرة.

٢١ - وبعد مرور أربعة أشهر من السنة المالية الجديدة، لم توافق السلطات الليبية بعد على إطار الميزانية لعام ٢٠١٨. ولا تزال المداولات جارية بشأن زيادة إجمالي النفقات فوق المستوى المقترح، أي ٤٢,٥ بليون دينار ليبي (حوالي ٣١,٨ بليون دولار)، بالمقارنة مع الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧ البالغة ٣٧,٥ بليون دينار ليبي (حوالي ٢٨ بليون دولار). وعلى الرغم من التوقعات المتفائلة بشأن عائدات النفط، فإن الإفراط في النفقات العامة من شأنه أن يؤدي إلى عجز مالي يزيد على ١٠ بلايين دينار ليبي (حوالي ٧,٥ بلايين دولار). وتوقفت عملية إعداد الميزانية بسبب تعليق موافقة المصرف المركزي الليبي على تمويل العجز المالي من خلال عمليات السحب من الاحتياطيات الأجنبية، والجهود الرامية إلى إدراج النفقات العامة لـ ”الحكومة المؤقتة“ في المنطقة الشرقية.

٢٢ - وبعد زيادة مفاجئة في قيمة الدينار الليبي في السوق الموازية في كانون الثاني/يناير، انخفضت قيمة الدينار الليبي لتصل إلى ٦,٢٥ دنانير ليبية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة في ٥ نيسان/أبريل، بالمقارنة مع سعر الصرف الرسمي البالغ حوالي ١,٣٩ دينار ليبي لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة. ومع ذلك، استقرت قيمة الدينار الليبي في السوق السوداء عند حوالي ٦,٠٠-٦,٦٠ دنانير ليبية لكل دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٢٣ - وللتغلب على أزمة السـيولة، اعتمدت المرأة الليبية اسـتراتيجيات للتكيف، مثل بيع المجوهرات، واستخدام المدخرات، والاعتماد على الشبكات الاجتماعية. ومع ذلك، ما زالت المرأة تواجه صعوبات في مواصلة تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وهو ما يعزى أساسا إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج وانخفاض القوة الشرائية.

٢٤ - وقد قابل التحسن النسبي في استقرار الاقتصاد الكلي ظهور تقارير تفيد بتفشي سوء إدارة الأموال العامة. فعلى سبيل المثال، أفاد مكتب المدعي العام، في تقارير صدرت في ١٣ آذار/مارس، بأن أرباح التهريب غير القانوني للوقود على مدى السنوات الثلاث الماضية بلغت ما يقدر بـ ٧٥٠ مليون دولار. وأشارت تقارير أخرى إلى أن الفساد المتعلق بإصدار خطابات الاعتماد ساهم في تمويل جماعات الميليشيات المسلحة.

ثالثا - عملية إعداد الدستور

٢٦ - تواصلت الجهود الرامية إلى وضع إطار دستوري لنهاية المرحلة الانتقالية في البلد. ففي ١٤ شباط/فبراير، أرست المحكمة العليا مبدأ قانونيا سييسر إنهاء الطعون القضائية المرفوعة في المحاكم الإدارية ضد الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور، لتزيل بذلك فعليا العقبات القانونية التي تحول دون إجراء استفتاء وطني على الدستور المقترح المعتمد في ٢٩ تموز/يوليه ٢٠١٧. وبدأ أعضاء مجلس النواب مناقشة التشريعات اللازمة لإجراء الاستفتاء. ومنذ ذلك الحين، كثفت الهيئة التأسيسية لصياغة مشروع الدستور أنشطة التواصل بشأن الدستور المقترح، وتعاونت مع المؤسسات الليبية الرئيسية الأخرى للتشجيع على إجراء استفتاء قبل الانتخابات البرلمانية والرئاسية.

رابعا - الأنشطة الأخرى التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

ألف - الدعم الانتخابي

٢٦ - واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم المشورة والدعم إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات وإلى غيرها من الأطراف الليبية. وبعد تحديث المفوضية العليا سجل الناخبين، وصل العدد الإجمالي لليبيين المسجلين إلى ٢ ٤٣٤ ٦٥٤ ناخبا، من بينهم ١ ٠٣٣ ٧٧٧ من النساء، و ٦ ٦٣٠ من الناخبين المقيمين خارج البلاد.

٢٧ - وتركزت الجهود على دعم المفوضية العليا في تعزيز تأهبها للاقتراعات المقبلة من خلال تقديم المشورة والمساعدة في مجالات الإدارة العامة، وإدارة البيانات، والتدريب والإجراءات، وتسمية المرشحين والكيانات السياسية، واللوجستيات، والعمليات الميدانية، بما في ذلك الدعم المقدم من المقر. وبالإضافة إلى ذلك، يجري تقديم بعض المساعدة التقنية والدعم إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية في أعمالها التحضيرية للانتخابات المحلية لعام ٢٠١٨.

٢٨ - وتولت ثلاثة أفرقة عاملة، أنشأتها البعثة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قيادة الجهود الرامية إلى تقديم المساعدة الانتخابية بهدف تنسيق الدعم الدولي من أجل تسجيل الناخبين وتوعية الجمهور والتشريعات الانتخابية. وبالإضافة إلى سلسلة من حلقات العمل التي عقدت مع خبراء دوليين في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٨، وُضعت ثلاث مجموعات من التوصيات لدعم إجراء استفتاء على

مشروع دستور، بالإضافة إلى إطار قانوني للانتخابات الرئاسية والبرلمانية. وافتُتحت أولى حلقات العمل على مدى يومين في ٢٩ آذار/مارس مع أعضاء اللجنة التشريعية في مجلس النواب لتشجيع المناقشات بشأن التشريعات المتعلقة بالاستفتاء.

٢٩ - وفي تشاور وثيق مع المفوضية الوطنية العليا للانتخابات ومع البعثة، وضع مشروع تقديم المساعدة الانتخابية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعنون ”تعزيز انتخابات الشعب الليبي“ اللمساتِ الأخيرة على خطة عمله، وبدأ تنفيذ نشاطاته في ليبيا. وتلقى المشروع مساهمات تقدر بنحو ١٠ ملايين دولار من ألمانيا وإيطاليا وسويسرا وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والاتحاد الأوروبي.

٣٠ - وفي ٧ آذار/مارس، تلقت البعثة طلبا من اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية لتقديم الدعم في انتخابات المجالس البلدية لعام ٢٠١٨. فإن ٧٥ مجلسا بلديا من المجالس البلدية الـ ٩٢ التي جرى انتخابها في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ ستنتهي في عام ٢٠١٨ ولايتها المحددة في أربع سنوات. وفي ضوء الانتخابات البلدية المقرر إجراؤها في الزاوية في ٢٨ أبريل/نيسان، قدمت البعثة الدعم إلى اللجنة المركزية لانتخابات المجالس البلدية، من خلال جهود التوعية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ووافقت على استمرار تقديم الدعم من خلال وضع مشروع للانتخابات المحلية، ينفَّذ من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وسيوقَّع المشروع قريبا.

باء - حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية وسيادة القانون

٣١ - خلال الفترة قيد الاستعراض، ارتكبت جميع الأطراف المتنازعة انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

٣٢ - وظل القتال المستمر يوقع ضحايا في صفوف المدنيين. فقد وثّقت البعثة خلال الفترة المشمولة بالتقرير سقوط ما مجموعه ٤٣ ضحية من المدنيين: ١٦ قتيلا، فيهم ثلاثة أطفال، و ٢٧ جريحا، فيهم تسعة أطفال. ومن الأسباب الرئيسية لسقوط ضحايا من المدنيين المتفجرات من مخلفات الحرب وإطلاق النار والقصف المدفعي والمركبات المفخخة بالأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع.

٣٣ - وتحمل المدنيون وطأة الاشتباكات المتقطعة في جنوب ليبيا بين الجماعات المسلحة لقبيلتي أولاد سليمان والتبو وحلفائهما. وأدى استخدام النيران بعشوائية في مناطق مكتظة بالسكان إلى وقوع خسائر بين المدنيين، في حين يبدو أن القناصة أيضا استهدفوا المدنيين والمركبات المدنية. وكان من بين الضحايا مدنيون من أصول عربية ومن التبو والطوارق. وأدى القتال إلى تشريد ما يقدر بنحو ١ ٥٠٠ أسرة، وقد لاذت هذه الأسر بالمدارس أو آوت إلى الأقارب والمجتمعات المضيفة في بلدتي أوباري ومرزق، فضلا عن أحياء سبها بعيدا من مناطق النزاع.

٣٤ - وواصل الجيش الوطني الليبي فرض القيود على حرية تنقل سكان درنة، وكذلك على دخول بعض السلع المحظورة إلى المدينة، مثل الوقود، فضلا عن المعونة الإنسانية، مثل اللوازم الطبية.

أعمال الاختطاف والحرمان التعسفي من الحرية

٣٥ - واصلت الجماعات المسلحة من جميع الأطراف اختطاف الرهائن أو حرمان المدنيين، بمن فيهم الأطفال، من حريتهم بصور أخرى غير مشروعة. واستُهدف المدنيون لتحقيق مكاسب مالية أو سياسية، أو على أساس أصلهم القبلي أو هوية أسرهم، أو بسبب ما يُتصور أنه انتماءاتهم وآرائهم السياسية.

٣٦ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت طرابلس ارتفاعا في حالات الحرمان التعسفي من الحرية للمسؤولين الحكوميين وغيرهم من الشخصيات البارزة. ولا يزال مصير ومكان وجود المدعي العام العسكري، مسعود ارحومة، وسائقه وحارسه الأمني مجهولا بعد اختفائهم من طرابلس في ١٥ مارس/آذار. وفي ١٧ آذار/مارس، اختطف مسلحون مجهولون في طرابلس عضوا آخر من أعضاء السلطة القضائية. وأطلق سراحه بعد ثلاثة أيام دون توجيه اتهام أو إحالة الأمر إلى الهيئات القضائية.

٣٧ - وفي ٢٠ مارس/آذار، اقتيد جمعة الأسطى، المالك السابق لقناة العاصمة التلفزيونية، التي أُغلقت في عام ٢٠١٤، وثلاثة من أشقائه، من منزله على أيدي رجال مسلحين ينتمون إلى كتيبة ثوار طرابلس. وبينما تم الإفراج عن إخوته بعد بضع ساعات، ظل جمعة الأسطى محتجزا حتى ٢٦ آذار/مارس في مكان تسيطر عليه كتيبة ثوار طرابلس.

أعمال الاحتجاز والتعذيب

٣٨ - لا يزال الاحتجاز التعسفي والتعذيب واسعي الانتشار في جميع أنحاء البلد، سواء في السجون أو في مرافق الاحتجاز، حيث وصل عدد المحتجزين إلى ٤٠٠ ٦ شخص في ٢٦ سجناً رسمياً تابعا لوزارة العدل، ٧٥ إلى ٨٠ في المائة منهم يوجدون رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة. ويوجد آلاف آخرون في مرافق تخضع اسميا لسيطرة وزارة الداخلية أو وزارة الدفاع، فضلاً عن مرافق تديرها مباشرة جماعات مسلحة. ولم يكن أمام المحتجزين فرصة تذكر للطعن في قانونية احتجازهم أو التماس الإنصاف عن الانتهاكات التي تعرضوا لها.

٣٩ - وأجرت البعثة ثماني زيارات إلى السجون ومرافق الاحتجاز في غرب ليبيا، بما في ذلك في غريان ومصراتة وترهونة وطرابلس. ولم تتمكن البعثة، على الرغم من طلباتها المتكررة، من زيارة مركز الاحتجاز في معيتيقة الذي تسيطر عليه قوة الردع الخاصة، حيث يُقال إن عدد المحتجزين فيه يصل إلى نحو ٦٠٠ ٢ شخص، معظمهم محتجزون دون تهمة أو محاكمة. وفي ٢٨ شباط/فبراير و ٢٩ آذار/مارس، لم يُسمح للبعثة بمقابلة المحتجزين والمحتجزات على انفراد في مرفق احتجاز يخضع لسيطرة جماعة أبو سليم المسلحة التابعة للأمن المركزي.

٤٠ - وفيما يتعلق بمرافق الاحتجاز، ظلت البعثة تتلقى تقارير موثوقة عن وقوع حالات من الاحتجاز المطول والتعسفي والتعذيب وغير ذلك من ضروب سوء المعاملة، والاختفاء القسري، وسوء ظروف الاحتجاز، والإهمال الطبي، والحرمان من زيارات العائلات والمحامين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، جمعت البعثة معلومات موثوقة عن التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في عدد من السجون الرسمية، منها سجون عين زارة والجوية والجديدة والكويفية. وتم أيضا توثيق حالات من التعذيب في مرافق الاحتجاز التي تديرها قوات الردع الخاصة، وكتيبة ثوار طرابلس، وكتيبة الأمن المركزي/أبو سليم،

والجماعتان المسلحتان النواصي وفرسان جنزور في طرابلس، والفرع المركزي لجهاز المباحث الجنائية (المعروفة سابقا باسم إدارة مكافحة الجريمة) في مصراتة.

٤١ - ومن الأمثلة البارزة على ذلك، واصلت قوة الردع الخاصة احتجاز زوجين وأطفالهما الثلاثة، الذين تتراوح أعمارهم بين عامين وخمسة أعوام، تم اعتقالهم من زليتن في ٣ شباط/فبراير. وقد ظهر الأب في تسجيل فيديو نُشر على صفحة قوة الردع الخاصة في الفيسبوك في ٢ آذار/مارس وهو ''يعترف'' بارتكاب أعمال إرهابية.

٤٢ - وفي شرق ليبيا، وثّقت البعثة أن مهنيين طبيين، رجالاً ونساء، تزيد أعمارهم عن ٧٠ سنة، يوجدون من بين المحتجزين في سجني قرنادة والكويفية، أو مباشرة على أيدي الجماعات المسلحة المتحالفة مع الجيش الوطني الليبي بسبب ارتباطهم العائلي بمجلس شورى ثوار بنغازي وحلفائهم، أو بدعوى عدم دعمهم للجيش الوطني الليبي.

الفئات التي تعيش أوضاعاً هشة

المهاجرون

٤٣ - لا يزال المهاجرون، بمن فيهم الأطفال، عرضة للحرمان غير القانوني من الحرية، وللاحتجاز التعسفي في أماكن الاحتجاز الرسمية وغير الرسمية، والتعذيب، والاختطاف للحصول على فدية، والابتزاز، والعمل القسري وأعمال القتل غير القانونية. ومن الجناة مسؤولون حكوميون وجماعات مسلحة ومهربون ومتجِّرون بالبشر وعصابات إجرامية.

٤٤ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، زارت البعثة ثلاثة من مراكز الاحتجاز يشرف عليها جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية. واحتجز المهاجرون المعتقلون في ظروف سيئة، تتسم بالاكتظاظ ورداءة الإضاءة والتهوية. وفي بعض مراكز الاحتجاز، لم يكن المحتجزون تُترك لهم فرصة للخروج إلى أشعة الشمس والهواء الطلق أو كانت تُعطاهم فرصة محدودة لذلك، وحُرموا من الاتصال بعائلاتهم. وتعرض المحتجزون، بمن فيهم الناجون من الاتجار والاغتصاب، لمزيد من الانتهاكات ولم يُمكنوا من الحصول على المساعدة القانونية والرعاية الطبية والصحة العقلية أو الدعم النفسي الاجتماعي.

٤٥ - وفي ١٤ آذار/مارس، أعلن رئيس التحقيقات في مكتب المدعي العام أن ٢٠٥ من أوامر القبض صدرت فيما يتعلق بالتهريب والانتهاكات المرتكبة ضد المهاجرين. ولم ترد تفاصيل إضافية في هذا الصدد.

النساء والفتيات

٤٦ - لقد تعرضت النساء والفتيات للاحتجاز التعسفي، وفي بعض الأحيان على أساس انتمائهن العائلي أو بسبب ''جرائم أخلاقية''، مثل إقامة علاقات جنسية بالتراضي خارج إطار الزواج. واحتُجز العديد منهن في مرافق لا يوجد بها إناث ضمن فرق الحراسة، مما يزيد من خطر تعرضهن للاعتداء الجنسي. وفُتشت النساء بتجريدهن من الملابس على أيدي حراس من الرجال أو أمامهم، وتعرض بعضهن لتفتيش مناطق حساسة من أجسادهن. وتعرضت النساء والفتيات المهاجرات بوجه خاص للاغتصاب والبغاء القسري وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي على أيدي موظفين تابعين للدولة

وأعضـاء في الجماعات المسـلحة، ومهربين، ومتاجرين بالبشر. وتدهورت الحالة في سـجن الجديدة للنسـاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. فخلال عمليات تفتيش لزنزانات السجينات من جانب قوة الردع الخاصة، المكلفة بتأمين محيط السـجن منذ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، مارس أفراد القوة الضـرب على النسـاء، بما في ذلك باســتخدام خراطيم المياه وأعقاب البنادق، ووضــعوهن في الحبس الانفرادي لفترات طويلة. وتشـعر البعثة بالقلق أيضـاً إزاء التقارير التي تشـير إلى أن مدير السـجن بالنيابة، وهو من ضـباط الشـرطة القضائية، ضالع بصورة مباشرة في عمليات ضرب المحتجزين.

العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

٤٧ - واصــلت البعثة دعم المصــالحة الوطنية من خلال برنامج شــامل وجامع بمســاعدة مقدمة من صـندوق بناء السـلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. في أوائل شـباط/فبراير، اجتمعت للمرة الأولى، منذ نزوح مجموعـات من الطوارق من غدامس، وفود من غـدامس والطوارق النـازحين في أوال. واتفقـت تلك الوفود على وضـع خريطة طريق للمصـالحة في غدامس، تضـمنت تدابير لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسـان المرتكبة أثناء النزاع، وتقييم ما لحق الممتلكات والمنازل من دمار، بهدف تيسـير ما قد يكون في المسـتقبل من آليات للمسـاءلة والإنصـاف. وأنشـئت لجنتان للمتابعة من أجل ممارسـة الإشراف والرصد على تنفيذ خريطة الطريق.

٤٨ - وفي ٢١ شــباط/فبراير، وقع ممثلون من قبيلتي التبو والزوية بمحافظة الكفرة على اتفاق مصــالحة بعد اجتماع لمدة يومين في تونس العاصــمة. ويحدد الاتفاق المبادئ الأســاســية للمصــالحة، ومنها حرية التنقل، والمسـاءلة الفردية عن الجرائم، والمسـاواة في الحصـول على الخدمات دون تمييز. ووافقت قبيلتا التبو والزوية على تشكيل لجنة عليا للسلام والمصالحة في الكفرة، وستتلقى اللجنة، بمجرد إنشائها، الدعم التقني من البعثة.

٤٩ - وفي ١٤ آذار/مارس، اتفق خبراء فنيون وممثلون لهيئة رعاية أســر الشــهداء والمفقودين، ووزارات العدل والداخلية والشــؤون الاجتماعية، ومكتب النائب العام، والأســر ومنظمات المجتمع المدني على مجموعة توصيات لمعالجة مسألة تسجيل حالات الأشخاص المفقودين باعتبار ذلك من متطلبات المصالحة الوطنية في ليبيا. وناقش المشـاركون السبل الكفيلة بإنشـاء هيئة وطنية تُعنى بالأشـخاص المفقودين وضـمان استقلال الهيئة عن أي انقسـامات سياسية أو مؤسسـاتية. وطلبوا أيضا مزيدًا من الدعم التقني والمالي من المنظمات الدولية المتخصصة، وقد انسحب معظم هذه المنظمات من ليبيا في عام ٢٠١٤.

٥٠ - وواصلت البعثة العمل مع أهالي مصراتة وتاورغاء. واستمرت الجماعات المسلحة من مصراتة في إعاقة عودة المشــردين من أهالي تاورغاء، الذين يقدر عددهم بحوالي ٠٠٠ ٤٠ نســمة، على الرغم من إعلان المجلس الرئاسـي أنهم سـيتمكنون من الشـروع في العودة إلى مدينتهم في ١ شـباط/فبراير. ولا يزال نحو ٤٥٠ أسرة حاولت العودة في ١ شباط/فبراير في مخيم مؤقت أقيم في صحراء قرارة القطف وفي أماكن إيواء مؤقتة في بلدة هوارة، في ظروف معيشـية صـعبة. وفي ٢٧ آذار/مارس، وافقت اللجنة الفنية لمشـروع ”نحو تحقيق مصــالحة وطنية“، التي تدعمها البعثة، وتتألف من أفراد من أهـالي الجـانبين ووزير الدولة لشــؤون النازحين داخلياً، على خطة من ثماني نقاط لإنهاء الجمود في تنفيذ الاتفاق المبرم بين مصــراتة وتاورغاء بشأن عودة النازحين وتعويض المتضررين، الموقع في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٦. وتضمنت الخطة

تجديد الالتزام بالامتثال للاتفاق المبرم بين مصـــراتة وتاورغاء، ووجهت دعوة إلى المجلس الرئاســـي لاتخاذ التدابير الأمنية اللازمة لتمكين من شردوا قسرا من العودة.

٥١ - وعلى الصعيد الوطني، لم يتم بعد تفعيل اللجنة التحضيرية للمصالحة الوطنية التي أنشئت بمرسوم للمجلس الرئاسي في ١٤ أيار/مايو ٢٠١٧. ولم يتم كذلك تفعيل الصـندوق الوطني لتعويضـات ضـحايا النزاعات منذ عام ٢٠١١ الذي تقرر إنشاؤه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

النظام القضائي ونظام الجزاءات

٥٢ - لا يزال المدعون العامون والقضـاة وغيرهم من الموظفين القضـائيين يعملون في بيئة أمنية تكتنفها الصـــعوبات. فبعد اختطاف المدعي العام العســـكري في ١٥ آذار/مارس، نظم المدعون العســـكريون احتجاجًا ضد الهجمات التي تستهدف أعضاء السلطة القضائية، ودعوا المجلس الرئاسي والبعثة إلى العمل على إطلاق سراح المدعي العام العسكري المختطف.

٥٣ - وورد خلال الفترة المشمولة بالتقرير أن مكتب المدعي العام وافق على إنشاء محكمة داخل مجمع الاحتجاز في معيتيقة، الخاضع لسيطرة قوة الردع الخاصة، وسط مخاوف بشأن الأثر المحتمل لهذا الإجراء على اسـتقلال هيئة القضـاء وضـمانات المحاكمة العادلة. ويجري إعداد خطط لإعادة فتح مرفق للأطفال المحتجزين في طرابلس، تحت إشـــراف وزارة الشـــؤون الاجتماعية. ولا يزال الأطفال في ليبيا يحتجزون مع الكبار.

٥٤ - وارتُكبت انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنســان والقانون الدولي الإنســاني واســتمرت حالة الإفلات من العقاب. وعلى الرغم من الإعلانات المتكررة من قبل المجلس الرئاســـي والجيش الوطني الليبي عن إجراء تحقيقات في ادعاءات وقوع جرائم حرب وانتهاكات أخرى، لم يُقدم أي فرد من أي جماعة مسلحة للعدالة لارتكابه أعمالا يجرمها القانون الدولي، حسب ما في علم البعثة. وفي أحد الأمثلة الأخيرة على ذلك، تُوُفي في ١ كانون الثاني/يناير أحد المحتجزين في سـجن عين زارة (باء) نتيجة تعرضـه للتعذيب حســـبما قيل في أعقاب إضـــراب عن الطعام قام به محتجزون احتجاجا على ظروف الاعتقال وحالات التأخير في الإجراءات القضـائية. ولم يتعرض أي مسـؤول للمسـاءلة ريثما تنتهي التحقيقات المتعلقة بهذا الحادث.

٥٥ - ولا يزال الغموض يلف الوضـع القانوني الدقيق ومكان وجود قائد ميداني لدى القوات الخاصـة التابعة للجيش الوطني الليبي، محمود الورفلي، الذي صـدر بحقه أمر اعتقال في ١٥ آب/أغسـطس ٢٠١٧ من المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جريمة القتل بســبب مشــاركته المزعومة في عمليات إعدام تمت بإجراءات موجزة.

٥٦ - ونظم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع مدرســـة جزائرية لإدارة السـجون، تدريباً معمقاً لمدة شـهرين في الجزائر لفائدة ١٣ عنصـرا من الشـرطة القضـائية الليبية، واختتم التدريب في شــباط/فبراير. وتم التدريب في إطار مشــروع السـجون الإقليمي التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من أجل تدعيم إدارة الســـجون، وتعزيز إعادة إدماج المجرمين في المجتمع. وبينما يشــجع المكتب من خلال هذا النهج التعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد تلقى طلباً رسمياً من الشــرطة القضائية الليبية لمواصلة دعمه لإصلاح نظم السجون في ليبيا بالشراكة مع الجزائر.

سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان

٥٧ - واصلت منظومة الأمم المتحدة في ليبيا جهودها في تنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان عند تقديم دعم الأمم المتحدة إلى قوات أمنية غير تابعة للأمم المتحدة (A/67/775-S/2013/110، المرفق). وتعكف البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري حاليا على استعراض الدعم الذي يقدمانه إلى قوات الأمن الليبية، بغرض التخفيف من احتمالات وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي للاجئين على يد الجهات المستفيدة من دعم الأمم المتحدة.

٥٨ - ويجري حاليا النظر في إجراء تقييم للمخاطر ووضع تدابير التخفيف فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة إلى جهاز مكافحة الهجرة غير الشرعية.

جيم - قطاع الأمن

الدعم المقدم إلى ليبيا في التخطيط للترتيبات الأمنية المؤقتة

٥٩ - واصلت البعثة جهودها الرامية إلى تقديم الدعم في إنشاء مؤسسات أمنية ليبية أكثر تماسكاً واتحاداً تخضع لمراقبة السلطات المدنية. فعلى الصعيد المؤسسي، أطلقت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي رسمياً برنامج الشرطة والأمن بالتعاون مع وزيري الداخلية والعدل. وفي إطار عملية إضفاء الطابع المهني على جهاز الشرطة، اختير ٥٠٠ ١ ضابط شرطة من طرابلس للمشاركة في برنامج لتدريب المدربين. وتدعم البعثة أيضا وزارة الداخلية في جهودها الرامية إلى التواصل مع الجماعات المسلحة في طرابلس، والتي تشكل نظرياً جزءا من الوزارة، في سبيل تعزيز سلطة الوزارة تدريجيا. وهذه الجهود مكملة للجهود الرامية إلى تفعيل مركز طرابلس الكبرى للعمليات المشتركة.

٦٠ - بيد أن الجهود الرامية إلى تعزيز القدرات المؤسسية تزداد تعقيدا بسبب التنافس الجاري بين الجهات الأمنية. ومن الأمثلة على ذلك أن عَيّن المجلس الرئاسي اللواء عبد الباسط آمرًا جديداً لمنطقة طرابلس العسكرية في ١٣ آذار/مارس، وهو يلقى استحسانا لدى الجماعات المسلحة في طرابلس، بينما تنظر إليه الجماعات المسلحة في الزنتان بعين الارتياب، بمن فيهم آمر المنطقة العسكرية الغربية، اللواء الجويلي، الذي أرسل قوة إلى طرابلس في آذار/مارس للسيطرة على النقاط الاستراتيجية على الطريق الساحلي غرب طرابلس، الأمر الذي أدى إلى تصعيد حدة التوتر.

٦١ - وتعاملت البعثة بشكل متزايد مع الجهات الفاعلة خارج طرابلس. فبنهاية آذار/مارس، عقدت البعثة سلسلة من الاجتماعات مع الجهات الأمنية في المنطقة الشرقية، بما في ذلك شرطة بنغازي، كخطوة أولى نحو تنفيذ برنامج الشرطة والأمن ومركز الشرطة النموذجي في المنطقة الشرقية. وواصلت البعثة أيضا العمل مع الحرس الرئاسي ووحدة مكافحة الإرهاب التي أنشأتها حكومة الوفاق الوطني.

٦٢ - وفي الفترة من ١٩ إلى ٢١ آذار/مارس، عقدت الحكومة المصرية في القاهرة الاجتماع السادس لتوحيد المؤسسة العسكرية الليبية. وحضر الاجتماعَ وفود من ممثلين عسكريين عينهم رئيس الوزراء السراج واللواء حفتر قائد الجيش الوطني الليبي. وعُقد الاجتماع بهدف وضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاق ووضع آليات للتنفيذ. ومع ذلك، وعلى الرغم من وجود اتفاق عام على ضرورة أن يخضع الجيش للسلطات

المدنية، ظهرت العديد من الخلافات العالقة بشأن أدوار ومسؤوليات الوظائف العليا، فضلا عن معارضة الجهات الفاعلة الأمنية التي لم يتم إشراكها في المحادثات.

إدارة الأسلحة والذخيرة

٦٣ - لا يزال الانتشار العشوائي للأسلحة والذخائر يمثل تهديدا للاستقرار والأمن في ليبيا. وقد واصلت البعثة، بالتعاون مع دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم المساعدة للسلطات الليبية في جهودها الرامية إلى التصدي للتهديدات التي تطرحها مخزونات الأسلحة والذخيرة، والتلوث الناتج عن أخطار المتفجرات بسبب النزاع. وفي مصراتة، أنجزت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام مشروع إزالة وتدمير ٢٠٠ طن من المتفجرات من مخلفات الحرب. وبدأت المرحلة الثانية من المشروع في شباط/فبراير بهدف إزالة وتدمير ٢٠٠ طن إضافية.

٦٤ - ولمساعدة المؤسسات الأمنية الوطنية في التصدي للتهديد المتزايد الذي تحمله الأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أكملت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام وضع الإجراءات التشغيلية التقنية للكشف عن التهديدات الشديدة والتخلص من المخاطر العالية.

٦٥ - ودخلت حيز النفاذ المعاييرُ الوطنية للإجراءات المتعلقة بالألغام، التي وُضعت دعماً لجهود المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام ومخلفات الحروب. ولأول مرة منذ أربع سنوات، استطاعت البعثة ودائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بخطر الألغام والمساعدة في الإجراءات المتعلقة بالألغام في ٤ نيسان/أبريل في ليبيا، في مناسبة نظمها المركز الليبي للأعمال المتعلقة بالألغام.

دال - تمكين المرأة

٦٦ - منذ الشروع في تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة والبعثة تشجع بقوة المشاركة الهادفة للمرأة، بما في ذلك في المجتمعات المحافظة، خلال مناقشاتها بشأن الخطوات المقبلة في عملية الانتقال السياسي. وبُذلت جهود مكرسة لكفالة مشاركة المرأة أثناء العملية التحضيرية لعقد المؤتمر الوطني. وفي اليوم الدولي للمرأة، ٨ آذار/مارس، ألقى ممثلي الخاص كلمة أمام أكثر من ٢٥٠ امرأة وشجع على زيادة تمثيل المرأة في المناصب القيادية وفي هياكل الحكم.

٦٧ - وبدأ التوظيف في وحدة دعم وتمكين المرأة الجديدة، التي سيكون مقرها داخل المجلس الرئاسي. وفور بدء عملها، ستكون هذه الوحدة بمثابة هيئة التنسيق لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في ليبيا. وبتمويل من حكومات ألمانيا وهولندا وسويسرا، يسرت البعثة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مشاركة خمس نساء ليبيات من منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية في الدورة الثانية والستين للجنة وضع المرأة، المعقودة في نيويورك في آذار/آذار/مارس ٢٠١٨. ونُظم نشاطان جانبيان على هامش الدورة، بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) ووفد الاتحاد الأوروبي والبعثة الدائمة لفنلندا.

هاء - الشباب والسلام والأمن

٦٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شارك ١٨٠ من الشباب الليبي في سلسلة من حلقات العمل تدعو إلى ''السلام الإيجابي''، نظمتها منظمة الأمم المتحدة للطفولة من خلال برنامج العودة الطوعية

لأسباب إنسانية الذي تقوم عليه المنظمة الدولية لهجرة ومعهد الاقتصاد والسلام، بتمويل من حكومة إيطاليا. وطُلب إلى المشاركين التفكير ووضع مشاريع مبتكرة للتنمية المجتمعية تحمل قيم السلام الإيجابي، وهو لا يعني غياب العنف فقط، بل هو أيضا مجموعة من المواقف والهياكل والمؤسسات التي تساعد على إقامة المجتمعات السلمية وتحافظ على استدامتها. وعاد المشاركون إلى مجتمعاتهم المحلية معبَّئين للشروع في حملات ترمي إلى التغلب على المحن وأسباب النزاع، وإلى بناء السلام الدائم.

واو – التنسيق والمساعدة الدولية

٦٩ – استمرت المشاورات بشأن إطار الأمم المتحدة الاستراتيجي للفترة ٢٠١٩-٢٠٢٠، الذي ستكتمل صيغته النهائية في الوقت المحدد. وقبل اجتماع اللجنة العليا للسياسات المقرر عقده في أيار/مايو أو حزيران/يونيه، وهذه اللجنة هي الهيئة الجامعة لإطار تنسيق التعاون التقني الدولي مع حكومة ليبيا، شاركت البعثة ووزارة التخطيط في رئاسة اجتماع في طرابلس في ٢٧ آذار/مارس. وشدد الاجتماع على أهمية المضي قدما في العمل على إنجاز كل فريق من الأفرقة العاملة القطاعية للأولويات الوطنية التي يتكلف بها.

زاي – المساعدات الإنسانية والمساعدة في تحقيق الاستقرار والتنمية

٧٠ – ظلت الحالة الإنسانية هشة، تطبعها حالة طويلة الأمد من النزاع السياسي والصعوبات الاقتصادية. وأدت موجات التصعيد المتكررة للنزاع المسلح إلى تشريد السكان على نطاق محدود، بينما يتعثر دعم حركات العودة بسبب تعذر وصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني بصفة منهجية.

٧١ – ولا تزال خطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا لعام ٢٠١٨ تفتقر إلى التمويل الكافي، إذ لم يُتح لها سوى ٢ في المائة من المبلغ الذي تحتاج إليه، وهو ٣١٣ مليون دولار، الأمر الذي يهدد المساعدة الأساسية والمنقذة للحياة التي يحتاجها أكثر من مليون من الليبيين الأكثر ضعفا، وينذر بزيادة التوترات الأهلية بسبب تقويض المساعي الرامية إلى تحسين فرص الحصول على الخدمات الأساسية. وتمثل زيادة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان أولوية رئيسية، وذلك يتطلب تنفيذ طائفة واسعة من تدخلات الحماية لجميع الفئات الضعيفة.

٧٢ – لقد تجاوز عدد المهاجرين في ليبيا ٠٠٠ ٧٠٤ مهاجر، بمن فيهم النساء (١١ في المائة من المهاجرين المحدَّدي الهوية) والأطفال (١٠ في المائة)، وقد جاء نصف عدد المهاجرين تقريبا من تشاد ومصر والنيجر. وفي الفترة ما بين ١ كانون الثاني/يناير و ٣ نيسان/أبريل، وصل إلى إيطاليا ١٦١ ٦ مهاجراً قادمين من ليبيا. وخلال الفترة نفسها، أعاد خفر السواحل الليبي ٤٧٩ ٣ مهاجراً إلى السواحل الليبية، أعيد منهم ٤١٠ ١ مهاجرين خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وسُجلت ٣٥٩ حالة وفاة في البحر في وسط البحر الأبيض المتوسط. وحصل معظم المهاجرين الذين أعيدوا على المساعدة الخاصة بحالات الطوارئ من المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وبحلول ٣ نيسان/أبريل، كانت المنظمة الدولية للهجرة قد قدمت المساعدة في عمليات العودة الطوعية لما مجموعه ٢٤٠ ٥ مهاجراً إلى ٢٨ من بلدان المنشأ منذ بداية عام ٢٠١٨.

٧٣ – ويوجد ٥١٩ ٥١ من اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين لدى مفوضية شؤون اللاجئين في ليبيا. ومنذ بداية عام ٢٠١٨، سجلت المفوضية ٨٦٠ ٦ فرداً، من بينهم ٤٦٢ ٢ فرداً سجلتهم في شهر

آذار/مارس فقط، ومعظمهم من السوريين، يليهم الفلسطينيون ثم السودانيون. ويمثل هذا زيادة نسبتها ٧٠ في المائة مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من هؤلاء اللاجئين وطالبي اللجوء المسجلين غيرُ محتجزين في ليبيا، فقد يتعرضون للاحتجاز والاعتقال التعسفي في ظل البيئة السائدة في البلد.

٧٤ - ولا يزال المهاجرون واللاجئون وطالبو اللجوء عرضة للاحتجاز التعسفي. فإنه يوجد حاليا رهن الاحتجاز ما يقرب من ٤٤٠ ٤ مهاجرا، منهم ٠٠٠ ٢ من اللاجئين وطالبي اللجوء. وتشير هذه الأرقام إلى الأفراد المحتجزين في المرافق الرسمية ولا تشمل مراكز الاحتجاز التي تسيطر عليها الميليشيات. وفي آذار/مارس، أفادت السلطات الليبية بإغلاق ١٨ من مراكز الاحتجاز. ولا تزال الأمم المتحدة تنادي بإغلاق مراكز الاحتجاز واحترام حقوق الإنسان للأشخاص المحتجزين.

٧٥ - وقدمت وكالات الأمم المتحدة، بما فيها المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية شؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، مساعدة تشمل الفحص لأغراض الحماية والمساعدة النفسية الطبية والمواد غير الغذائية. وواصلت تحسين الظروف المعيشية لتحقيق المعايير الدنيا من خلال تدخلات طويلة الأجل. ويسرت المنظمة الدولية للهجرة الإفراج عن ٠١٢ ٣ مهاجراً من مراكز الاحتجاز، وقدمت الدعم في إنشاء العيادات الطبية في أربعة من مراكز الاحتجاز. وقدمت وكالات الأمم المتحدة المساعدة الطبية والدعم المادي للمهاجرين واللاجئين الذين مروا بالاحتجاز. وأجرت مفوضية شؤون اللاجئين والشركاء المنفذون ما يزيد عن ٣٣٥ من زيارات الرصد إلى مراكز الاحتجاز في جميع أنحاء ليبيا. وأُفرِج في عام ٢٠١٨ عن أكثر من ٩٨٠ لاجئا بعد حملة الدعوة التي قادتها المفوضية. وكانت الغالبية العظمى من الأشخاص الذين أُفرج عنهم من الأفراد الذين تم إجلاؤهم إلى آلية العبور في حالات الطوارئ في النيجر وإلى إيطاليا.

٧٦ - وأمام منع أهالي تاورغاء من العودة في أوائل شباط/فبراير، عملت دوائر العمل الإنساني على تقديم مساعدات تتعلق بالمياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية وخدمات الصحة والغذاء والمأوى للمشردين داخليا، لكن الشواغل المتعلقة بالحماية والاحتياجات لا تزال قائمة. ولم يتسن لأفرقة إزالة الألغام أن تقيم مدى التلوث بالمتفجرات من مخلفات الحرب في منطقة تاورغاء، لاسيما بسبب تعذر وصولها إلى مقاصدها. ويكتسي إجراء تقييم دقيق لمدى التلوث أهمية في الإعداد للعودة الآمنة التي تحفظ الكرامة. واستجابةً لتصاعد حدة النزاع في الجنوب في مدينة سبها وما حولها، قدمت دوائر العمل الإنساني الخدمات الصحية والمساعدات الغذائية ومواد النظافة الصحية والمواد غير الغذائية للأسر.

٧٧ - ودعمت منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا تدريب الممرضات والقابلات من منطقة تاكنس الريفية في شرق ليبيا. وعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الإحصاءات والتعداد على تدريب ١٥٤ ليبياً من المكلفين بالتعداد بشأن الإطار المنهجي وأدوات جمع البيانات تحضيراً للدراسة الاستقصائية الليبية المتعددة القطاعات الموجهة للأسر المعيشية والتي ستجرى قريباً وتشمل ٠٠٠ ٧ من الأسر المعيشية (بما فيها الأسر المعيشية من غير المشردين، والمشردون داخليا، والعائدون) في عدة مدن، هي بنغازي وسبها وسرت. وستتيح هذه الدراسة بيانات عن أثر الأزمة على الشعب الليبي واحتياجاته ذات الأولوية واستراتيجياته التي يتبعها في التعامل مع الوضع. ووزع برنامج الأغذية العالمي أيضا، خلال الفترة الماضية من عام ٢٠١٨، الغذاء على ٤٨٨ ٦٥ شخصا من المحتاجين، ولا سيما من المشردين داخليا، بمن فيهم ٠٠٠ ٣ شخص من أهالي تاورغاء.

٧٨ - وعلى الرغم من الحالة السياسية والأمنية الهشة، فإن مرفق تحقيق الاستقرار في ليبيا التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حقق نتائج في جميع مناطق البلد، حيث وسع من نطاق عمل الحكومة ليشمل المواطنين في جميع أنحاء ليبيا. وبحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، تلقى البرنامج مساهمات بمبلغ ٥١,٧ مليون دولار، منها خمسة ملايين دولار من حكومة الوفاق الوطني. وساهم البرنامج في تأهيل وتجهيز المستشفيات، بما في ذلك المراكز الطبية الجاهزة البناء، وقدم ١٤ من سيارات الإسعاف. وجرى إصلاح ست عشرة مدرسة أو أُعيد تجهيزها، واستفادت البلديات من إعادة التأهيل وإعادة التجهيز، إلى جانب إدخال تحسينات على أداء المحطات الكهربائية الفرعية ومحطات ضخ المياه وشبكة المجاري.

٧٩ - وفي الجنوب، واصلت المنظمة الدولية للهجرة تقديم الدعم إلى سبها عن طريق البدء في عملية شراء شتلات الزيتون لتحسين وسائل الكسب المتاحة للمزارعين، وتقديم الدعم إلى شركة المياه والصرف الصحي في سبها عن طريق توفير الخدمات الأساسية من المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية للأهالي المتضررين من النزاع. وأكملت المنظمة الدولية للهجرة أيضا بناء صهريج للصرف الصحي في حي التضامن، وهو حي مهمش من أحياء سبها يستضيف ٢ ٥٠٠ من المشردين داخلياً وعانى لسنوات من تسربات مياه الصرف الصحي. وبالإضافة إلى ذلك، سلمت المنظمة الدولية للهجرة وحدة الرعاية الصحية الأولية في المنشية بعد تأهيلها إلى مكتب الصحة المحلية في سبها دعماً لجهود تحسين الخدمات الصحية. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع البلديات لتعزيز قدرة السلطات المحلية على تقديم الخدمات، وذلك عن طريق توفير المعدات وتأهيل البنى التحتية العمومية في ست بلديات: بني وليد وبنغازي وسبها والكفرة وصبراتة وطرابلس.

٨٠ - ونقلت العديد من وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مراكز عملها خلال الفترة المشمولة بالتقرير من تونس العاصمة إلى طرابلس، ووظفت مزيدا من الأفراد. وبحلول آذار/مارس ٢٠١٨، كانت الاجتماعات التنسيقية للأمم المتحدة تُعقد في طرابلس في المقام الأول.

خامسا - انتشار بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والترتيبات الأمنية

٨١ - بعد رفع حالة الإجلاء في ليبيا في ٧ شباط/فبراير، استمر وجود الأمم المتحدة وأنشطتها في التوسع تدريجيا في ليبيا، بما في ذلك في مواقع خارج طرابلس، لا سيما في بنغازي، حيث تعتزم الأمم المتحدة إنشاء مكتب في المستقبل القريب. كما انتهت وكالات الأمم المتحدة من إبرام اتفاقات مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بشأن استخدام المباني المشتركة.

أمن وسلامة الموظفين والعمليات

٨٢ - ظل أفراد الأمم المتحدة في ليبيا يعملون في بيئة أمنية شديدة الخطورة. فقد استمرت القيود المفروضة على تنقلات الموظفين في البلد وعلى الموظفين الدوليين المسافرين جواً إلى طرابلس وإلى الوجهات الأخرى داخل ليبيا.

سادسا – ملاحظات

٨٣ – أرحب بالتقدم المحرز بشأن العناصر الرئيسية لخطة عمل الأمم المتحدة الرامية إلى تيسير الخروج من العملية الانتقالية التي طال أمدها في ليبيا.

٨٤ – وإنني مستبشر خيرا من المشاركة الكبيرة في عملية تحديث سجلات الناخبين التي تم إنجازها مؤخرًا، باعتبار ذلك مؤشرا قويا على رغبة الشعب الليبي في المشاركة في العمليات الانتخابية. وتبقى الأمم المتحدة ملتزمة بمواصلة تقديم الدعم للعملية الانتخابية. وأكرر التأكيد على أهمية تهيئة بيئة مواتية لإجراء الانتخابات، بما في ذلك بوضع الإطار القانوني المناسب. وفي هذا الصدد، أحث مجلس النواب على الانتهاء من إعداد التشريع الانتخابي اللازم على وجه السرعة، بالتشاور مع المجلس الأعلى للدولة. وأؤكد أهمية وضع إطار دستوري من أجل توفير الأرضية اللازمة لإجراء الانتخابات، وإنهاء وجود المؤسسات الموازية، وإنشاء هيكل واضح للحكم لإنهاء الفترة الانتقالية.

٨٥ – وأرحب بإطلاق عملية المؤتمر الوطني، من خلال تنظيم العديد من الفعاليات في مختلف أنحاء ليبيا. فهذه الاجتماعات عامل مهم لتشجيع المواطنين الليبيين على المبادرة بإبداء أفكارهم وآرائهم في المجال العام. وهذه الجهود أساسية لإعادة إرساء نظام حكم وطني موحد. وسوف تساعد الاجتماعات في التحضير لمناسبة كبيرة للمؤتمر الوطني في وقت لاحق من هذا العام، وسوف تسهم في تهيئة بيئة مواتية للانتخابات.

٨٦ – وأرحب بالتقدم المحرز في مختلف مبادرات المصالحة الأهلية بقيادة الجهات الفاعلة الليبية في جميع أنحاء البلد. فعمليات الحوار والمصالحة تساهم في تعزيز الوحدة الوطنية في ليبيا وتعيد اللحمة إلى نسيجها الاجتماعي. ولهذه الجهود التي تقودها أطراف ليبية دور حاسم في التخفيف من حدة التوترات وتجنب المزيد من النزاع، وذلك من خلال الحوار حول الأسباب الجذرية للخلافات الأهلية. والأمم المتحدة ثابتة على التزاماتها بتقديم الدعم من خلال مشروع صندوق بناء السلام. وأعرب في هذا الصدد عن امتناني للجهات المانحة التي تجعل مواصلة هذا الدعم أمرا ممكنا.

٨٧ – وألاحظ، بنظرة إيجابية، التعامل المباشر بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة من أجل الاتفاق على آلية لتشكيل سلطة تنفيذية جديدة. فإن تشكيل سلطة تنفيذية شاملة وممثلة للجميع أمر بالغ الأهمية من أجل تحسين الظروف اليومية للشعب الليبي، والتحضير للانتخابات الوطنية، والتشجيع على المشاركة في الانتخابات وعلى القبول بنتائجها.

٨٨ – ويبقى من الضروري أن يتمكن جميع النازحين من أعضاء المجتمعات المحلية من العودة إلى مواطنهم الأصلية بطريقة طوعية وآمنة تحفظ كرامتهم. وأشيد بالجهود التي بذلها ممثلي الخاص لمعالجة عملية عودة أهالي تاورغاء. ويجب ألا يكون هناك المزيد من التأجيل لعودة أهالي هذه المنطقة وجميع النازحين الآخرين منذ عام ٢٠١١. وأشدد على أهمية تولي الجهات الليبية لزمام الأمور في هذه المسألة، وأشجع الجهود الإضافية التي تبذلها حكومة الوفاق الوطني للعمل بشكل استباقي لتنفيذ مبادرات للمصالحة من شأنها أن تسمح بعودة النازحين.

٨٩ – إن المشاركة المستمرة والفعالة للمرأة الليبية في العمليات السياسية وعمليات المصالحة الرئيسية علامة مشجعة على النهوض بالمساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في الحياة السياسية. وإنني أحث مرة

أخرى جميع الجهات الفاعلة الليبية، السياسية والاجتماعية والاقتصادية، على المشاركة بشكل كامل لضمان تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٢٥(٢٠٠٠).

٩٠ - وأستبشر خيرا من الانخفاض الكبير في عدد الضحايا من المدنيين منذ بداية العام؛ غير أن القلق لا يزال يساورني من انعدام الأمن في مناطق متفرقة في جميع أنحاء ليبيا. وأنا مستاء من التصعيد المتكرر للتوترات والعنف في مدينة سبها على وجه الخصوص وحولها، الأمر الذي أدى إلى أضرار بالآلاف في صفوف المدنيين، بين قتلى ومشردين. وإنني أدعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي، ووقف جميع أعمال العنف، والالتزام بالحوار لمعالجة الأسباب الجذرية للمظالم. وبينما توجد أيضا مخاوف متزايدة بشأن ما يُقال إنه وجود وأنشطة لتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الإرهابية الأخرى في الجنوب، أؤكد على الحاجة الملحة إلى إرساء سيادة القانون في المنطقة لضمان وقف الأعمال العدائية بين الفصائل المتحاربة واستحداث سبل أكثر فعالية لمراقبة الحدود. ويساورني القلق أيضا من حوادث اختطاف شخصيات بارزة حدثت أساسا في طرابلس خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ولا بد أيضا من معالجة مسألة انتشار الأسلحة على نطاق واسع في البلد، بسبب التهديد الذي تشكله للقانون والنظام العام ولجهود بسط سلطة الدولة. ومن الأمور البالغة الأهمية أيضا إصلاح وتوحيد القوات العسكرية والأمنية الليبية تحت قيادة مدنية لكي يستتب الاستقرار في البلد.

٩١ - وأنوه بالدور الهام الذي تقوم به البلديات الليبية في تقديم الخدمات على المستوى المحلي، وأرحب بالجهود المبذولة لإجراء الانتخابات البلدية في عام ٢٠١٨. والأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم مزيد من الدعم في الأمرين معا كلما دعت الضرورة.

٩٢ - ويساورني القلق من تدهور الحالة الإنسانية في جميع أنحاء ليبيا. وأنا ممتن للدول الأعضاء على المساهمات التي قدمتها لصندوق إحلال الاستقرار في ليبيا، وأشجع على تقديم المزيد من التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية في ليبيا التي تهدف إلى دعم ١,١ مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة.

٩٣ - وما زال القلق يساورني من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان ومن حالات إساءة المعاملة أثناء الاحتجاز، والاحتجاز التعسفي المطول دون اتباع الإجراءات القانونية الواجبة. فإن هذه الانتهاكات تضر بالمحاولات الرامية إلى جعل ليبيا بلدا مستقرا تُحترم فيه سيادة القانون. ويجب على السلطات إعطاء الأولوية لإطلاق سراح جميع الرجال والنساء والأطفال المحتجزين بشكل تعسفي، وإضفاء الطابع الإنساني على معاملة المحتجزين في إطار قانوني وعلى ظروف احتجازهم، وضمان حقوق المحاكمة وفق الأصول القانونية للجميع. وأما المحتجزون بصورة غير قانونية فإن الإفراج عنهم سيعطي دفعة لجهود المصالحة، كما سيحل المشاكل العملية التي يواجهها نظام السجون. وأشجع أيضا السلطات الليبية على التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية، وفقا لقرار مجلس الأمن ١٩٧٠ (٢٠١١)، للمساعدة في إقامة العدل وتفعيل المساءلة عن الجرائم بموجب القانون الدولي في ليبيا.

٩٤ - وإنني أشعر بانزعاج بالغ إزاء ما تتداوله التقارير باستمرار عن الاتجار بالبشر في ليبيا. وأشجع السلطات الليبية على ألا تألو جهدا في تحديد المسؤولين عن هذه الجرائم الشنيعة وملاحقتهم قضائيا. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى التعاون مع السلطات الليبية في تقديم مرتكبي الجرائم إلى العدالة ودعم جهودها في هذا الصدد. ولا تزال محنة المهاجرين والانتهاكات التي يتعرضون لها في ليبيا وأثناء محاولتهم عبور البحر الأبيض المتوسط تستدعي العمل المشترك والمتضافر والعاجل. ويحدوني الأمل في أن تساعد

فرقة العمل المنشأة حديثا من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في معالجة مشكلة الهجرة على نحو شامل. وأشيد بالجهود التي بذلتها بلدان المنشأ في الآونة الأخيرة لمعالجة المحنة التي يعيشها مواطنوها. وأشيد أيضا بالبلدان التي وافقت على استضافة المهاجرين الذين يتعذّر عليهم العودة إلى بلدانهم الأصلية ويحتاجون إلى اللجوء. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله، ويجب توفير المزيد من فضاءات إعادة التوطين للضعفاء من اللاجئين وطالبي اللجوء.

٩٥ - ولا يزال أمرا بالغ الأهمية أن يقف المجتمع الدولي موقفا موحدا في دعم تسوية سلمية للأزمة الليبية. ففي الأشهر المقبلة، هناك فرصة ينبغي اغتنامها لما فيه المصلحة العليا للشعب الليبي. ولذلك أحث على مواصلة التعاون الإيجابي مع الأمم المتحدة لوضع حد للفترة الانتقالية التي طال أمدها في البلد، والعمل معاً لإنشاء مؤسسات موحدة جديدة تقوم على مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء على الدعم القوي الذي أبدته لممثلي الخاص، وللمنظمات الإقليمية وشركائنا من المجموعة الرباعية على الدور الهام الذي قاموا به. وأحثهم جميعا على الحرص على أن تبقى الأمم المتحدة قادرة على الاحتفاظ بالحماس الذي أمكن بناؤه طيلة الأشهر الماضية.

٩٦ - وأود أن أكرر الإعراب عن خالص تقديري لحكومة نيبال على تقديمها أفراد وحدة حراسة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص لليبيا، غسان سلامة، ولموظفي منظومة الأمم المتحدة في ليبيا على تفانيهم وعملهم الدؤوب في سبيل إيجاد نهاية سلمية للمرحلة الانتقالية في ليبيا وإرساء دعائم إدارة مستقرة وفعالة تستجيب لتطلعات الشعب الليبي المشروعة.